مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية
اسم الكاتب: م. فوزية خداكرم عزيز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/236
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد

كلية العلوم السياسية

الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

م.فوزية خداكرم عزيز

المقدمة

في خضم حاجة الدول ، لا سيما النامية منها ، للارتقاء بأقتصادياتها ومسايرة انماط الاداء التي يزخر بها الاقتصاد العالمي الآن ، بدا الاستثمار خياراً حتمياً وملحاً للمباشرة بالأصلاحات الواسعة للاقتصاديات الوطنية ، إذ يساهم الاستثمار بشكل كبير لا في دفع التنمية الى نهاياتها الصحيحة بل في اصلاح دروبها ايضاً .

ولأجل ذلك سعت الكثير من الدول الى تحرير سياساتها الوطنية فضـلاً عن الاقتصادية ، بهدف إيجاد المناخ المناسب لأستقطاب الاستثمارات الاجنبية بشكل عام والمباشرة منها بشكل خاص . لاسيما في مجال تعديل التشريعات الداخلية بما يضمن جذب أكبر نسبة من الاستثمارات وفي الوقت نفسه تحافظ على سيادتها الوطنية دون ان يمسها ضرر أو إكراه لا سيما في مجال الاتفاقات التجارية والإقليمية . عندها يبدو الهدف واضحاً حيث ربط الاقتصاد الوطني بعجلة الراسمالية العالمية وزيادة تأثيرها على الاجهزة الحكومية لربطها بعجلتها. والعراق اليوم يحتاج الى الاستثمار بجميع اشكاله أكثر من أي وقت مضى نظراً للتدمير الذي أصاب المقومات الاساسية والبنى التحتية للاقتصاد العراقي جراء الحروب والاحتلال ، الامر الذي يحتاج فيه الى الانفتاح على الاستثمار الوطني والخارجي وتعريف المستثمر بالإمكانيات والفرص المتاحة أمامه في العراق .

وتتأتى اهمية البحث من خلال دور الاستثمارات الاجنبية في تطوير اقتصاديات البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص ، والنهوض بها ولكن المشكلة هو ان بعض دول العالم لاتزال مترددة في جذب الاستثمارات الاجنبية اليها على الرغم مما تمتلكه من الطاقات المادية والبشرية لإحداث نقلة نوعية لأقتصادياتها لأعتقادها بأن الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية سوف يؤدي الى المساس بأستقلالها الاقتصادي والسياسي .

لذلك فأن هدف البحث هو ابراز الجانب الايجابي للأستثمارات الاجنبية في تطوير اقتصاديات الدول ، حيث ان البحث ينطلق من فرضية مفادها (ان العزلة الاقتصادية والسياسية عن العالم لم تعد سياسة مقبولة في عالم اليوم لذلك فعلى الدول النامية أن تتبع السياسات الواضحة في التعامل فيما بينها لأحداث الاستقرار السياسي والاقتصادي.وبذلك فأن البحث يتناول المحاور الاتية :

المبحث الاول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الثاني :سياسة العراق الستراتيجية لدعم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الثالث : مقومات إنجاح سياسة دعم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الاول : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

نمت ظاهرة الاستثمارات الاجنبية وتوسعت بشكل كبير وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد اسهمت في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها الدول التي خرجت بأقتصاديات منهارة بل وحتى مدمرة من جراء الحروب وما تلاها من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية [1].

ويعرف الاستثمار المباشر على انه " استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالسركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر[2] . وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر ، ودرجة هامة من النفوذ على إدارة المؤسسة . ويشمل الاستثمار المباشر التعامل الاولي بين الكيانين وكل المعاملات المالية الأخرى اللاحقة بينهما وبين المؤسسات المنتسبة،شركات وغير شركات [3] .

ويتخذ الاستثمار الاجنبي المباشر اشكالاً عديدة ، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشاة قائمة أو من خلال عمليات الدمج والتملك .

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من أسهم إحدى مؤسسات الاعمال ، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير على ادارة المؤسسة [4] .

ومن هذين التعريفين يتضح ان الاستثمار الاجنبي هو استثمار حقيقي طويل الاجل في اصول إنتاجية ، ويعني ضمناً ان المستثمر الاجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير في إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الام ، ويعد الاستثمار الاجنبي من التحويلات المالية التي لاتمثل عبئاً للمديونية [5] .

ويرى الاقتصاديون ان انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع الى عدد من العوامل الأساسية ، ويقع في مقدمتها ما يعرف بـ (فجوة التمويل) او (فجوة الاستثمار) وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي ، وتعد هذه الفجوة من اهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية . ولذا كان اتجاه صانعي القرار السياسي الى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الاستثمار المحلي او الاجنبي وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار ، ويعرف مناخ الاستثمار على انه " مجمل الاوضاع والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية

التي تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات ولا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الاوضاع الحالية فقط وانما تمتد الى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها [6] .

ويمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي بأنها " تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة ، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من اسواق المال العالمية ، والتي تتصف أيضاً بمعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف مستقر وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الافراد والمؤسسات والهيئات [7] .

ويمكن القول ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار ، فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم ، كما ان الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول اخرى تهدف من وراء ذلك الى تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية ، وتعتمد درجة استفادة كل طرف على سياسات وممارسات الطرف الاخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين .

المبحث الثاني :سياسة العراق الستراتيجية لدعم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر :

لم يكن العراق صاحب تجربة في موضوع جذب الاستثمار الاجنبي المباشر نظراً للايديولوجيات التي كانت سائدة انذاك والتي كانت تنظر الى الاستثمار الاجنبي كونه سالب للقرار السياسي الوطني اضافة الى تقاطعه مع الفكر الاشتراكي الذي ساد مدة الحكم السابقة ورغم محاولات الدولة تشجيع الاستثمار العربي الذي منحته بعض الامتيازات والتي نصت عليها بعض التشريعات والقرارات كقانون الشركات الزراعية رقم (116) لسنة 1980 وقانون الاستثمار الصناعي رقم (15) لسنة 1982 وقانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 ، الا ان حركة الاستثمار العربي ظلت محدودة في عدد قليل من الشركات المشتركة ، ويعود السبب في

احجام قدوم الاستثمار العربي الى العديد من الاسباب والمعوقات وتقف في مقدمة تلك الاسباب الظروف السياسية التي تحيط الانظمة السياسية العربية وعدم التوافق فيما بينها والذي انعكس على النشاط الاقتصادي [8] .

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 صدرت عن سلطة الائتلاف المؤقتة عدة اوامر وقوانين تتعلق بتنظيم وادارة الاستثمار الاجنبي المباشر ومن اهم تلك الاوامرالاتي :-

1- الامر (10) والصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (قانون بريمر الاول) لعام 2003 والذي يتضمن في ديباجته ضرورة تطوير الاقتصاد العراقي والانتقال به من اقتصاد مركزي مغلق الى اقتصاد حر ، فضلاً عن تأكيده على ضرورة تطوير القطاع الخاص ليعمل على توفير فرص عمل اضافية ويحسن ظروف المعيشة الداخلية . وشرع هذا الامر لأصلاحات مؤسساتية وقانونية تسهل عمل الاستثمار الاجنبي المباشر [9] .

2- الامر (12) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقته (قانون بريمر الثاني)لعام 2003 ، ويتضمن هذا الامر تهيئة الظروف الملائمة والمناسبة لضمان تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو العراق [10] .

3- الامر (39) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة بول بريمر لعام 2003 وشدد هذا الامر على ضرورة تهيئة الظروف لأستقبال الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات الاجنبية [11].

وعند تشكيل الحكومة العراقية قامت الحكومة الجديدة بإلغاء جميع هذه الاوامر واصدرت قانون جديد اطلقت عليه قانون الاستثمار العراقي المرقم (13) لعام 2006 .ويهدف هذا القانون وفق المادة الثانية منه الى ما يلي [12] :-

1- تشجيع الاستثمارات الاجنبية التي تساهم في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للاسهام في عملية تنمية الاقتصاد العراقي وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها .

2- تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الاسواق المحلية والاجنبية .

3- تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين.

4- حماية حقوق وممتلكات المستثمرين .

5- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري العراقي.

ولتحقيق هذه الاهداف تم انشاء هيئات الاستثمار التي تتولى شؤون رسم سياسات الاستثمار ووضع الخطط والتنفيذ وكما يلي [13] :-

1- الهيئة الوطنية للاستثمار :- تم تأسيس هذه الهيئة وفق المادة (4) من قانون الاستثمار العراقي المرقم (13) لعام 2006 وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيس الهيئة او من يخوله وتقع على عاتق هذه الهيئة عبئ رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والانظمة والظوابط لها ، وتختص هذه الهيئة في المشاريع الاستثمارية الستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً ويدير هذه الهيئة وفق الفقرة الثانية من المادة الرابعة مجلس ادارة يتألف من تسعة اعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص مدة لا تقل عن عشر سنوات وحائزين على شهادةجامعية تتناسب واختصاص الهيئة .

2- هيئات الاستثمار في الاقاليم والمحافظات :- تم تشكيل هذه الهيئات وفق المادة الخامسة الفقرة الاولى من قانون الاستثمار العراقي ، ويحق وفق هذه المادة ، للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم تشكيل هيئات استثمار في المناطق الخاضعة لها ،ان تتمتع بصلاحيات منح اجازات الاستثمار والتخطيط الاستثماري بما يتعارض والسياسات الاستثمارية الاتحادية . وتتشكل هيئات الاستثمار في الاقاليم والمحافظات من سبعة اعضاء على الاقل من ضمنهم الرئيس ونائبه من ذوي الخبرة والاختصاص مدة لا تقل عن سبعة سنوات وحائزين على شهادة جامعية تتناسب واختصاص الهيئة .لأجل جذب المزيد من الاستثمارات قامت الحكومة العراقية بتقديم المزيد من المزايا والضمانات للمستثمر الاجنبي وكما يلي [14] :-

1- يتمتع المستثمر الاجنبي بغض النظر عن جنسيته ، بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات .

2- يتمتع المستثمر الاجنبي بأمكانية اخراج رأس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده وفق احكام هذا القانون بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الاخرى .

3- يحق للمستثمر الاجنبي التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه .

4- يحق للمستثمر الاجنبي تكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات .

5- استئجار الاراضي اللازمة للمشروع او المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائماً ،على ان لا تزيد تلك المدة عن (50) عاماً قابلة للتجديد بموافقة الهيئة ، وان تراعى في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للاقتصاد العراقي .

6- التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين وطنية أو اجنبية يعتبرها المستثمر ملائمة .

7- عدم مصادرة أو تأمين المشروع الاستثماري المشمول باحكام هذا القانون كلاً أو جزءاً بأستثناء ما يصدر بحقه حكماً قضائياً .

8- فتح حسابات بالعملة العراقية او الاجنبية او كليهما لدى احد المصارف في العراق او خارجه للمشروع المجاز .

9- يحق للمستثمر الاجنبي توظيف واستخدام عاملين غير العراقيين في حالة عدم امكانية استخدام عمالة عراقية تمتلك المؤهلات المطلوبة ويتمتع هؤلاء بحق الاقامة في العراق وتسهيل دخولهم وخروجهم من والى العراق .

10- أي تعديل لهذا القانون لا يترتب عليه اي اثر رجعي يمس الضمانات والاعفاءات والحقوق المقررة بموجبه .

وعلى الرغم من بعض السلبيات التي احاطت بقرار الاستثمار الاجنبي العراقي رقم (13) لعام 2006 ، مثل امكانية تحويل رأس المال الاجنبي وعوائده الى البلد الام بدلاً من تدويرها في الاقتصاد العراقي الامر الذي يعيق عملية التكوين الرأسمالي وبالتالي عملية التنمية الاقتصادية . اضافة الى أحقية المستثمر الاجنبي توظيف عمالة من غيرالعراقيين مما يضعف من اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في الحد من البطالة [15]، الا انه عولج الجزء الثاني من التعديل الاول وصادق عليه البرلمان العراقي في 10/14/ 2009 [16] ومن المؤكد ان يحدث قانون الاستثمار الجديد هذا نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي من خلال الاستثمارفي القطاع النفطي العراقي وكذلك في البنية التحتية العراقية التي عانت طوال المدة السابقة من الحروب المتلاحقة وعقوبات الحصار الاقتصادي ، فضلاً عن ذلك من المحتمل ان يعمل الاستثمار الاجنبي على

تطوير الصادرات العراقية وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري ووضع ميزان المدفوعات بشكل عام [17] .

7

واخيراً فأن الاستثمار الاجنبي يشكل اداة للاندماج في الشبكات الدولية للانتاج والتسويق والتوزيع واداة تحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والاداء الاقتصادي للبلد على اعتبار ان هذه التدفقات والمنافع المرجوة منها عملية غير تلقائية وانما عملية مخططة وتستند الى الادارة الرشيدة، كما و يسهم وبشكل كبير في توفير الحزمة التكنولوجية الرفيعة والتي ستساهم بلا شك في توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي وسيرفع من العوائد الحكومية التي ستساهم في تحسين مستوى الناتج المحلي الاجمالي والارتقاء بالتنمية الاقتصادية الى فضاءات اوسع .

المبحث الثالث : مقومات انجاح سياسة دعم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

من أجل ضمان تحقيق أهداف السياسات أعلاه فلا بد من اجراءات و قوانين وخطط لتنفيذها وتطبيقها [18] ولذلك لابد من اتباع الاتي :-

1- وضع ستراتيجية وقوانين وطنية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر

فلزيادة التدفقات لابد من وضع قوانين ملائمة وواضحة ومستقرة، وفي مقدمتها قوانين حماية الملكية الفكرية والفردية وقوانين دعم المنافسة وقوانين الشركات وقوانين تحرير التجارة ورأس المال وقوانين الخصخصة وغيرها ، فهذه القوانين توفر الامان والضمان للمستثمر الاجنبي بأن استثماراته تتمتع بحماية تكفلها قوانين وضعتها السلطات التشريعية [19]، كما يجب ان تكون هذه القوانين مستقرة بحيث يتم السيطرة على العجز المالي والتجاري ومستوى التضخم واستقرار سعر الصرف ، فكل تلك الاجراءات تساهم في تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار الاجنبي المباشر ،كما انها تدل على تمسك الدولة على اعلى مستوى بتنفيذ استراتيجية جذب ودعم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر [20] .

2- معرفة الدوافع من وراء جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

حيث ان هناك ،بالتحديد ثلاثة دوافع اساسية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، فالدافع الاول هو استغلال واستثماركل انواع الموارد الطبيعية(بما في ذلك النفط والغاز) في

البلد المضيف ، والدافع الثاني هو البحث عن الاسواق الجديدة من اجل تعزيز الصادرات من الدول التي تعد مقراًلهذه الاستثمارات ، او انشاء فروع للصناعات في الدولة المضيفة

لإشباع السوق المحلي ، اما الدافع الثالث للاستثمار الاجنبي فهو تحسين الفرص التنافسية لمنتجاته على المستوى العالمي من خلال تقليل تكلفة الانتاج ، عن طريق توزيع وحدات الانتاج أو جزء منها في دول ذات تكلفة منخفضة [21].

3- معرفة الاهداف المطلوب تحقيقها من المشاريع والقطاعات المطروحة للاستثمار الاجنبي المباشر :

فالمعرفة هي اهم عنصر يجب على الحكومة توفره لمساعدة المستثمر الاجنبي على معرفة القطاعات الرئيسية المراد تنميتها ، بالاضافة الى تقديم التسهيلات بموجب اتفاقيات ثنائية واقليمية ودولية ، والتي من اهمها إلغاء الازدواج الضريبي ،وتسهيل إعادة انتقال الارباح ورأس المال ، فضلاً عن اقامة المعارض التي تبين الفرص المتاحة ،والحوافز المقدمة الموجهة بدلاً من الاعفاءات والحوافز العامة ، والخدمات الحكومية المتوفرة من أمن وتعليم وصحة وطرق واتصالات وكهرباء وماء وغير ذلك من الخدمات التي تشجع المستثمر وتدعمه [22].

4- التعاون الوثيق بين فروع الشركات الاجنبية ومعدات الانتاج ومؤسسات القطاع الانتاجي المحلية:

حيث لايمكن لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر أن ينجح في تحقيق أهداف التنمية إلا إذا كان هناك ارتباط بين وحدات الإنتاج المحلية ومثيلاتها التابعة للاســتثمار الاجنبي المباشر .

حيث يمثل زيادة كفاءة عوامل الانتاج نتيجة تطبيق أحدث وسائل الانتاج والتقنية المتطورة ، اهم الاهـــــداف التي يمكن تحقيقها من زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .كذلك لابد من انتفاع مؤسسات القطاع الانتاجي من الامكانيات المالية والعينية والتدريبية المتوفرة لدى الشركات الاجنبية المستثمرة ، وتشجيع الحكومة للشركات الاجنبية على اقامة برامج تدريبية مع مؤسسات القطاع الانتاجي المحلي بتقديم إعفاءات ضريبية إضافية لتعزيز التعاون بين الشركات الاجنبية والمحلية وتعظيم المنفعة منه [23] .

5- ربط التنمية القطاعية بسياسة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر :

أي ألا تكون ســـــياسة دعم الاستثمار الاجنبي المباشر معزولة عن الساسة الاقتصادية الكلية .وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاســـــــــتثمار الاجنبي

المباشر اليها .وهو ما يعني اعتماد سياسة تراعي نوعية الاستثمار الاجنبي المباشر وليس فقط كمية هذا الاستثمار المراد جذبه لتحقيق اقصى قدر من الاثر الايجابي على الاقتصاد الوطني وبأقل تكلفة على الخزينة العامة للدولة [24].

وفي العراق فبعد التغيير السياسي عام 2003 ، اتجهت الانظار الى فحوى التغيير الاقتصادي الذي سيتبع التغيير السياسي . وتلخصت عملية التغيير الاقتصادي في العراق في التحول نحو نظام السوق الحر والاخذ ببرامج الاصلاح الاقتصادي وما يتطلبه ذلك من إجراء تغييرات جوهرية في الاقتصاد العراقي . إن هذا التغيير يتطلب إعادة النظر في العديد من الامور التي كانت غير مرغوبة أو تخضع لقيود شديدة ، وفي مقدمتها مسألة الخصخصة ودور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية [25].

ففي السابق كان العراق ، وكما هو الحال في اغلب الدول النامية والعربية ، يعتمد بصورة أساسية على انشطة القطاع العام كمحرك للتنمية الاقتصادية وتوفير العمالة مع إعطاء دور ثانوي محدود للقطاع الخاص أو تقييد دوره في أغلب الحالات . وقد أدى ذلك إلى توسيع الدور الاقتصادي للدولة حتى شمل قضايا الإنتاج والتوزيع والتســعير ، بينما تقلص دور القطاع الخاص الى حد بعيد .

ونظراً لعدم كفاءة القطاع العام من ناحية ، وترهله من ناحية اخرى ، فضلاً عن الاوضاع الاقتصادية الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات وبداية الألفية الجديدة ، تراكمت الديون الداخلية والخارجية وتراكمت المشاكل الاقتصادية بشكل لم يعد بالامكان التغاضي عنها عقب التحول السياسي الذي شهده العراق [26].

ولما كان رفع الكفاءة الانتاجية يتطلب تقنية حديثة ووسائل انتاج متطورة وادارة واعية ، فان هناك حاجة الى تغيير النظرة الى الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد ، من نظرة شك الى تشجيع ومن فرض

القيود على أنشطته الى تحرير هذه الانشطة . ولكي تحقق السياسة الحكومية الرامية الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر الاهداف المرجوة منها ، فمن الضروري أن تكـون جزأً من الســياسة العامة للـــدولة [27]، فتحديد الاهــداف

الاقتصادية العامة للدولة هو الذي يحدد الإستراتيجية اللازمة ، بما في ذلك الجوانب المالية اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجية،وهذا يشمل بدوره سياسة الدولة نحو الاستثمار الاجنبي المباشر سواء من ناحية النوع أو الحجم أو القطاعات التي يجب أن يستثمر فيها أي القطاعات ذات الاولوية المفتوحة لتدفق الاستثمار الاجـنبي المباشر .

وتجدر الاشارة الى ان سياسة فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية سواء المالية أو التقنية أو الادارية عن تحقيقها . ونظراً الى ان سياسة دعم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر تنطوي على تكلفة للاقتصاد الوطني ، فمن الضروري ان تكون المحصلة النهائية ايجابية ، اي ان المردود من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يجب ان يكون اكبر من الخسارة التي تتحملها الخزينة العامة للدولة نتيجة الاعفاء الضريبية أو الكمركية والدعم الحكومي لهذا التدفق [28]، وعليه فأن سياسة الحكومة العراقية نحو جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يجب ان تتصف بالمرونة طبقاً للاوضاع الاقتصادية والمالية والتقنية المتوفرة في تلك الفترة ، وان تتغير اذا ما تغيرت كل هذه الاوضاع أو بعضها .

ومع ان الوضع الامني الحالي غير المستتب في بعض مناطق العراق يعيق من عملية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر أو الترويج له .لذا فأن من الممكن الإفادة منه في المناطق التي تشهد استقراراً أمنياً في شمال وجنوب العراق . مع الاسراع بتطبيق قانون الاستثمار الجديد الذي اقر من قبل البرلمان العراقي ومن ضمنه تشكيل هيئة عراقية لتشجيع الاستثمار وهي (الهيئة الوطنية للاستثمار) والتي من المؤمل لها ان تضم كوادر متخصصة ومدربة وقادرة على استشفاف الوضع الاقتصادي العراقي والمحلي والإقليمي والعالمي ، وعلى اطلاع مستمر بأبرز الاحداث الاقتصادية وبالأنواع الحديثة من أشكال الاستثمار وعلى تاريخ الشركات الاستثمارية والمستثمرين الأجانب [29].

ومن أجل زيادة الاحتكاك المهني والتعرف عن قرب على آليات العمل ، نجد انه من الضروري الاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه المنظمات الدولية وبعض المؤسسات شبه الحكومية في تدريب كوادرها وزيادة اطلاعاتهم ومعارفهم على التطورات الحديثة . ومن جهة اخرى فان هناك جملة من الوظائف الإستراتيجية المهمة التي يجب على الهيئة أعلاه أن تضعها بنظر الاعتبار من اهمها ان لا تكتفي باستقطاب الاستثمار الباحث عن كلـــــف

انتاج اقل ، بل ان تحول اهتمامها لجذب الاستثمار الذي يحقق الكفاءة والقيمة المضافة الأعلى مثل عمليات البحث والتطوير [30] .

كما ينبغي على الهيئة ان تعمل على جذب استثمارات التجار واصحاب الموال العراقيين الذين يعيشون في خارج العراق والاستفادة من خبراتهم لدعم الاقتصاد وتحقيق الاهداف التنموية .وهذا ما يجعل هيئة تشجيع الاستثمار والترويج له حاجة ملحة في ظل الظروف الراهنة .

الخاتمة :

إن إنشاء بيئة ملائمة للاستثمار العام والخاص والاجنبي ،كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام وخلق وتهيئة ظروف مناسبة لتحقيق أقصى الإفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي وخاصة في بلدمثل العراق ، يقتضي إتخاذ الكثيرمن الاجراءات والتدابير وإصدار التشريعات للانتقال التدريجي من الاقتصاد الشمولي المركزي الى الاقتصاد الحر ، وفي المقدمة يأتي تطوير القطاع الخاص وخلق بيئة ملائمة للاستثمارعن طريق اصلاح الأطر المؤسسية والقوانين وتعزيز سيادة القانون في النشاطات المالية والتجارية والصناعية بما يضمن حق الملكية الخاصة وتأسيس الاعمال وتسهيل الحصول على القروض وإصدار الرخص وعدالة ومصداقية تنفيذها .

ومع التطورات الجديدة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية ، لابد من الاشارة الى ان الفترة المقبلة ستشهد تطوراً لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ليشمل مكونات مختلفة مثل رأس المال المغامر ، ويدخل في مجالات جديدة في قطاع الخدمات العامة وكذلك في مشاريع البنية التحتية والمشاريع البيئية للنهوض بأقتصادها لأحداث التنمية المنشودة التي تمكنها من الوصول الى مصاف الدول المتقدمة .

الهوامش:

1- طارق احمد نوير، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ، جمهورية مـصر العربية ، مجلس الوزراء ، قطاع الدراسات التنموية ،2004،ص5 .

2- هناءعبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين انموذجاً) ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الاولى ، 2002، ص14 .

3- الامم المتحدة ، دليل احصاءات التجارة الدولية في الخدمات ، العدد (86) ، 2002، ص15 .

4- حسان خضير ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص3 .

5-هناء عبد الغفار ، مصدر سبق ذكره ، ص14 .

6- طارق احمد نوير ، مصدر سبق ذكره ، ص6 .

7-علي عبد القادر علي ،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص5 .

8-احدم عمر الراوي ، دور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (4) ، 2006، ص29 .

9- سلطة الائتلاف المؤقتة ، الامر (10) المتعلق بالاستثمار الاجنبي والمتضمن (16) قسماً والموقع عليه من قبل (بول بريمر)المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ، بغداد ، 2003 .

10-سلطة الائتلاف المؤقتة ، الامر (12) المتعلق بالاستثمار الاجنبي والموقع عليه من قبل (بول بريمر) المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ، بغداد ، 2003 .

11- سلطة الائتلاف المؤقتة ، الامر (39) لسنة 2003 الخاص بالاستثمار الاجنبي ، ديباجة الامر ، بغداد ، 2003 .

12- جريدة الوقائع العراقية ، قانون الاستثمار العراقي (13) لسنة 2006 ، العدد (4031) ، بغداد ، 2007/1/17 .

13- المصدر نفسه المادة (4) والمادة (5) .

14- سرمد عبد الستار امين ، رؤية استراتيجية في واقع الاقتصاد العراقي ومستقبله ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (6) ، 2006 ، ص128 .

15- فلاح حسن ثويني ، وحيدة جبر خلف ، دراسة في مشكلة البطالة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد(11) ، 2006، ص76 .

16- احمد عمر الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص27 .

17- حيدر اسماعيل صالح ، اشكالية التنمية الاقتصادية في العراق ، الاعمال الكاملة للموسم الثقافي العلمي لكلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2010 ، ص50 .

18-Unctad-the competitiveness challeng;tncs,industrial restricting in developing countries ,New york, Geneva,2000

19- مهند حميد الربيعي ، البعد الانمائي للاستثمار الاجنبي المباشر والسياسات اللازمة لدعم التدفقات الاستثمارية ، مجلة دراسات عراقية ، العدد(7) ، 2007، ص62 .

20- المصدر نفسه ، ص63 .

21- نحمده عبد الحميد ثابت ، ترويج قضايا الخصخصة ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي المنعقد بكلية الشريعة ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ،2005، ص44 .

22- سربيان دي سيلفا ، هل العولمة هي السبب في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الوطنية ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، www.cipo.org

23- مهند حميد ، مصدر سبق ذكره ،ص64 .

24- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد(147) ،1990 ،ص44 .

25-عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق ، الادوار الوظائف السياسات 1921-1990 ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط1 ، 2001 ، ص190 .

26- المصدر نفسه ، ص192 .

27- محمد عودة عبود الزبيدي ، تقويم استراتيجية احلال الواردات لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق خلال المدة 1970 -1990، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،2005، ص174 .

28- المصدر نفسه ، ص175 .

29- سعد فتح الله ، النفط مقابل الغذاء واعقابه والبدائل ، في مجموعة باحثين ، العرب والمنطقة بعد الحرب ،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص186 .

30- المصدر نفسه ، ص187 .

الملخص

ساهمت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ولا تزال في تطوير البنية الاقتصادية في دول العالم بشكل عام , والعراق بشكل خاص , حيث كان لها دور في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها العراق والذي اتصف اقتصاده بانه ضعيف ومدمر , ولذلك فعلى بلد مثل العراق ان يتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمه للاستفادة وبقدر الامكان من فرص نقل التكنولوجية والمعرفة العلمية التي يوفرها الاستثمار الاجنبي المباشر ويستخدمها لغرض النهوض باقتصادياته لانه يمتلك جميع المؤهلات البشرية والاقتصادية ولا يحتاج سوى الى الارادة المخلصة والواعية لاحداث التنمية المنشودة.

Abstract

Contributed to foreign direct investment is still in the development of economic infrastructure in the countries of the world in general, and Iraq in particular, where he has a role in solving a lot of economic and social problems suffered by Iraq, which characterized the economy as weak and destructive, so For a country like Iraq to follow policies appropriate economic and social to benefit as much as possible of the opportunities for the transfer of technological and scientific knowledge provided by foreign direct investment and used for a Advancement Bagtsadyate the purpose that he has all the qualifications of human and economic needs only to sincere will and conscious to bring about the desired development.